

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في
الصحافة الوطنية

22 et 23/02/2014



المجلس الوطني لحقوق الإنسان يشارك في لقاء بجنيف حول «المقاولة وحقوق الإنسان»

203412

شارك المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أول أمس بجنيف، في لقاء خبراء حول المصادقة على المبادئ التوجيهية المرتبطة بالمقاولة وبحقوق الإنسان طبقا لتوصيات الأمم المتحدة في هذا المجال وتفعيلها.

وقال المدير التنفيذي للجنة الجهوية للمجلس بالرباط - القنيطرة، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء عبد الرفيع حمضي بالمناسبة، إن «هذا الاجتماع التشاوري خصص لبحث المعايير والنقط المرجعية الواجب أخذها بعين الاعتبار أثناء إعداد وتنفيذ المخططات الوطنية في هذا المجال».

وأضاف أن انعقاد هذا الاجتماع يأتي في أفق التحضير للتقرير الذي سيقدم للجمعية العامة للأمم المتحدة خلال السنة الجارية تفعيلا للالتزام تم اتخاذه السنة المنصرمة من طرف اللجنة المختصة المعنية.

وتم التأكيد خلال هذا اللقاء على الدور المحوري للدول في مسار بلورة المخططات الوطنية المرتبطة بالمقاولات وبحقوق الإنسان، حسب مقاربة تشاركية تشمل مجموع الأطراف المعنية من مقاولات ونقابات ومنظمات غير حكومية.

ودعا الخبراء في هذا الصدد إلى إرساء تعاون دولي معمق بما من شأنه حماية التجارب الناجحة في هذا المجال، لا سيما وأن الأمر يتعلق بموضوع حديث نسبيا على المستوى العالمي. وأكد حمضي في هذا الإطار «ضرورة الانكباب على هذا الموضوع بشكل تدريجي مع الحرص على رصد المبادئ الأساسية المرتبطة بالمقاولة وحقوق الإنسان، من قبيل «مسؤوليات الدولة والمقاولة والحق في لجوء ضحايا الانتهاكات المحتملة للقضاء».



اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان لفاس مكناس تنظم يوما دراسيا حول «المدرسة المواطنة.. نحو ترسيخ مؤسساتي»

2019/04

قال إدريس الأزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، خلال اليوم الدراسي الذي نظّمته اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان فاس مكناس مؤخرا بمدينة فاس، في موضوع: المدرسة المواطنة: نحو ترسيخ مؤسساتي، أن الدور المركزي الذي تلعبه المدرسة المواطنة يساهم في تأسيس الثقافة على حقوق الإنسان، إذ يوجد هذا الموضوع في سياق إقليمي وطني ودولي، جعل من حقوق الإنسان مبدأ أساسيا في المراتب الأولى التي يجب أن يتشبع بها المواطن ليُعرف المواطن المغربي ما له من حقوق، وما عليه من واجبات وأضاف قائلا إن الإصلاح الديمقراطي، انطلق في بداية التسعينات من خلال إدخال مجموعة من الإصلاحات في طبيعتها إطلاق سراح المعتقلين السياسيين، وعودة المعتزبين السياسيين والتعددية اللغوية، والنقاش حول حقوق المرأة، بالإضافة إلى إنشاء هيئة الإنصاف والمصالحة، وتم تعزيز الإصلاح الديمقراطي من خلال دستور 2011 نتيجة نقاش هام أدى إلى بلورة الورقة الحقوقية وتكريس الاهتمام بحقوق الإنسان فريضة المغرب، بصفه الأزمي تسعى إلى تكريس الحقوق الإنسانية من خلال البند 160 المتعلق بالإنسان العالمي لحقوق الإنسان، حيث أن المغرب يتميز حاليا بانفتاحه على الآليات الدولية، حيث صادق على المعاهدات والاتفاقيات حول حقوق الإنسان ويندرج تأسيس المجلس الوطني في هذا

الإطار، حيث أضاف دينامية عالمية بالإضافة إلى مندوبية حقوق الإنسان، حيث تجري نقاشات حول إصلاح العدالة وإنشاء مجالس عليا مختلفة، ومن هنا تتجلى الدينامية المغربية إذ ليس هناك ترسيخ للديمقراطية دون الترسخ للثقافة حقوق الإنسان بإنشاء المجالس العليا، لا يعني ديمقراطية فعالة، وأعطى مثلا بالدولة الفرنسية التي أعلنت عن ميثاق حقوق الإنسان فقط لأن الفرنسيين كانت لهم فتاعة بضمان الحقوق.

فمستقبل الديمقراطية وحقوق الإنسان لن يستقيم في المغرب إلا من خلال رجال التعليم داخل الأحياء الشعبية انطلاقا من المدرسة المغربية، لأن التحولات الاجتماعية بطرح عدة تحديات نحو مستقبل المغرب الذي هو بيد رجال ونساء التعليم، وخلص في كلمته، بأنه نشأ في بيئة فقيرة، وتشبع منذ الصغر بثقافة حقوق الإنسان من خلال الكتب التي كان الأستاذة يقدمونها إليه في المدرسة العمومية.

وأعلن في ختام عرضه عن تخصيص رواق خاص بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان يشمل على عدد من اللوحات والإبداعات والمسرحيات والكتب التي لها علاقة بحقوق الإنسان.

من جهته أشار عبد المجيد مكني رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان فاس مكناس، إلى إنفاذية التعاون التي وقعتها اللجنة مع أكاديمية فاس

بولمان، ومكناس تافيلالت في بحثنر من السنة الماضية، معتبرا ذلك استمتمارا هاما في بناء ثقافة الطفل، ونشيعه بالتربية على حقوق الإنسان، وأن هذه الإنفاذية مكنت من ماسسه اسرنا نتيجة للمدة المتراوحة بين 2014-2016، ووضع برنامج هام لسنة 2014 الذي يسعى إلى التكوين على ثقافة حقوق الإنسان، وصولا إلى المدرسة المواطنة كخللة المحيط الداخلي والخارجي للمؤسسة على اعتبار أن المدرسة هي الععد الرابط بين الوزارة والأسرة.

اما مدير المناهج التربوية بالوزارة، فؤاد شفيقي، فقد اعتبر انطلاقا من كلمة وزير التربية الوطنية أن هذا الموضوع راهني ووجيه وإشكالي راهني رغم المكتسبات على مستويات عدة في ضوء شروط إقليم صعبة تسعى لتكريس قيمنا ونحدث عن النجاعة والتعاطي مع التحديات الوطنية والدولية، إذ لا يمكن القيام بعمل إلا بعد التعمق في التفكير على ما اتفقت عليه المكونات المغربية.

وانتقد من يكونون بعض رجال التعليم، لينحدث بعد ذلك عن الإشكالية وقيم المواطنة ومفاهيم بينامية التعدد اللغوي متسائلا عن ما تم تقديمه في هذا المجال، حيث دعا إلى اليقظة على المستوى الدولي، ذلكنإن المدرسة المواطنة تعد أداة للتنمية، ومنظومة التربية والتعليم عملت على استغلال عدد من الفرص عبر المناهج والبرامج والرفع من القدرات التكوينية،

والاشتغال على مستوى حقوق الإنسان، منذ 1994. وطورت ذلك انطلاقا من الشراكة بينها وبين المجلس الوطني لحقوق الإنسان من أجل إعداد الرؤساء الملائمة، هذه الإنفاذية الأخيرة أعطت نفسا للتعاون بين اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان، والوزارة، حيث هناك كفضايا كبرى، كإصلاح المنظومة، والتفكير في مدرسة جديدة، نظرا للإنتقادات التي وجهها الملك للمنظومة بالإضافة إلى الإشكال اللغوي، لأنه ليس لنا منهج في هذا الباب وتساؤل هل ندرس العربية فقط أو الفرنسية، فهناك إشكالات متعددة حول التدريس اللغوي وهذا بعد مشكلا اجتماعيا يمكن حله عبر كل الفاعلين في هذا الباب.

تدخلات ممثلي الأكاديميات الثلاث، تارة الصسيمة تاونات، ومكناس تافيلالت وفاس بولمان، صبت كلها في صلب الموضوع مركزة على أهمية هذا اللقاء والتلاحق بين التربية وكل القضايا المتعلقة بحقوق وواجبات الفاعلين في قطاع التربية والتكوين والمجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وعرف اليوم الدراسي أيضا الاشتغال في ورشات شارك فيها أزيد عن 200 فاعل في مجالات التعليم وجمعيات المجتمع المدني، والتي قدمت في آخر اللقاء خلاصات أعمالها بإصدار عدة توصيات في هذا الباب.

إدريس العادل



حقوقيون وجمعويون يلتئمون حول انتهاكات الطفولة بتادلة أزيلال

اعتماد آلية جهوية لمناهضة العنف ضد الأطفال تضم أزيد من 20 جمعية و 11 مؤسسة عمومية

بني ملال: محمد باهي

واستراتيجي وطني في مجال حماية الطفولة، ووضع منظومة مندمجة للمعلومات، علاوة على إدراج برامج تكوينية في موضوع الحماية للعاملين الاجتماعيين والمؤسساتيتين ومواكبة مسلسل الجهوية، وإدراج قضايا الطفولة في برامج جهوية لمختلف القطاعات. وخلص المشاركون إلى تحديد مجموعة من العناصر المتخللة والفاعلة في موضوع حماية الطفولة، على اختلاف مستويات تدخلاتهم، مبرزين التفاوت الحاصل بين جميع الأطراف المؤثرة في الموضوع، بحيث منهم من هو خريص كل الحرص على حماية الطفولة من كل أشكال العنف، بينما أطراف أخرى مترددة في الانخراط الفعلي والحقيقي في هذه الدينامية، ولا تتردد في عرقلة جميع البرامج والاستراتيجيات والآليات، وكل المبادرات التي يمكن أن تساهم في بلورة سياسة وآلية حماية للطفولة بالجهة.

واختتمت أشغال الدورة التكوينية بتوصية تتوخى ميلاد آلية جهوية لمناهضة العنف ضد الأطفال بجهة تادلة أزيلال، والتي ضمت أزيد من 20 جمعية و 11 مؤسسة عمومية ذات الصلة بمجال حماية حقوق الطفل، وستتم هيكلة أجهزتها ووضع خطة عمل لها في لقاء موسع سينظم لاحقا، مع إبقاء المجال مفتوحا للانضمام للمؤسسات العمومية وجمعيات المجتمع المدني، والفعاليات المحلية ذات الاهتمام والإنشغالات بقضايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل بجهة تادلة أزيلال.



من مؤسسات الحماية ومستويات تدخل كل الأطراف. وتم التأكيد على ضرورة التصدي لجملة من التحديات حول الموضوع، خاصة ما يتعلق بالمساهمة في وضع إطار مرجعي

التكوينية التي حضرها أزيد من 50 فاعلا جمعويا ومؤسساتيا بالجهة، على التذكير بالمرجعيات والبرامج الحقوقية الدولية والوطنية في مجال حماية الطفولة، إضافة إلى آليات اشتغال مجموعة

الإنسان عموما، وحماية حقوق الأطفال على وجه التحديد. من جانبه ركز عبد الحق كميم، الإطار بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان والخبير في مجال حماية الطفولة، في تنشيطه لهذه الدورة

دعا علال البصراوي رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة بني ملال خريبكة جميع المشاركين في أشغال الدورة التكوينية حول حماية الطفولة، التي نظمت يومي 14 و 15 فبراير الجاري بإفوار إلى ضرورة توحيد الجهود في موضوع حماية الطفل من العنف بكل أشكاله من خلال عدة مستويات: التشخيص والرصد والتحليل ووضع الآليات والبرامج والتصدي لمختلف الانتهاكات، التي تطال الأطفال بالجهة على وجه الخصوص، معتبرا أن أهم أوجه توحيد الجهود تتمثل في وضع آلية جهوية مشتركة (التنسيقية الجهوية لمناهضة العنف ضد الأطفال)، تضم مختلف الجمعيات المهتمة بالموضوع، إلى جانب مختلف الفاعلين المؤسساتيين الآخرين ذوي الصلة بالمجال.

وعرج المسؤول ذاته على السياقين العام والخاص الذي تأتي فيه هذه المبادرة الرامية إلى خلق آلية جهوية حقيقية، في مجال حماية حقوق الأطفال من مختلف أوجه وأشكال العنف والإساءة، التي قد يتعرض لها الطفل، سواء العنف المدرسي أو الجنسي أو تشغل الأطفال أو زواج القاصرات، مؤكدا أن أهداف هذه التنسيقية ومجالات اشتغالها وأهدافها، لها امتدادات ومرجعيات حقوقية دولية ووطنية شاملة.

وطالب بضرورة انخراط الجميع بكل إرادة ومسؤولية، من أجل تحقيق هذه الأهداف، وبالتالي المساهمة في النهوض بثقافة حقوق



Les droits de l'Homme expliqués à nos enfants

7/11/06



LE CNDH et l'AMPD présentent un jeu électronique au SIEL

Belle initiative que celle entreprise par le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et l'Association des Petits Débrouillards (l'AMPD). Leur participation, à la 20^{ème} édition du Salon international au du livre et de l'édition (SIEL), placée sous le thème des droits de l'enfant est assez originale. Et pour cause, ils ont eu l'idée de présenter un jeu électronique appelé Droits de l'enfant, un

bout de chemin. Rien de tel, en fait, pour vulgariser la culture des droits de l'Homme que de cibler cette frange de la société.

« Notre relation avec le CNDH est toute récente mais nous comptons bien la consolider dans le cadre d'un partenariat. D'ailleurs, une convention entre le CNDH et l'AMPD sera signée ce dimanche », nous a déclaré à ce sujet, Badr Bellahcen, président de l'AMPD. Et d'ajouter: « En vue d'un travail de mutualisation, nous réfléchissons à la mise en place de mécanismes et d'outils à même de mieux véhiculer la culture des droits de l'Homme ». Ainsi, outre les droits des enfants, d'autres

problématiques seront abordées ayant trait aux droits des handicapés, des migrants ou des femmes.

En guise d'annonce dudit partenariat, ce jeu a été conçu sous forme de quiz et a pour objectif de sensibiliser les enfants au contenu de la convention des droits de l'enfant (CDE). Composé de 16 questions, il invite l'enfant à suivre un parcours qui lui permet à la fin de prendre connaissance de tout le contenu de la convention.

Tout au long du parcours quiz, en joignant l'utile à l'agréable, l'enfant est amené à être à la fois confronté à des situations dans lesquelles il devrait identifier la situation du droit en question et recon-

naître par la suite l'article de la convention des droits de l'enfant relatif à ce droit.

Ce quiz qui est développé en deux versions, arabe et française, par des compétences cent pour cent marocaines, est en phase de test sur les bornes interactives du stand du CNDH au Salon international du livre et de l'édition à Casablanca.

Une fois finalisé, le jeu sera mis à la disposition des acteurs associatifs travaillant dans le domaine des droits de l'enfant et des clubs des droits de l'Homme. Il sera également mis en ligne sur le portail web du CNDH (cndh.ma).

Il faut rappeler par ailleurs que l'Association ma-

rocaine des Petits Débrouillards (AMPD) a été créée le 8 novembre 2005. Le concept né au Canada en 1982, offre la possibilité aux enfants de 4 à 12 ans de s'initier aux sciences d'une manière ludique et interactive en leur proposant de participer à des animations scientifiques où chaque enfant peut observer, manipuler, expérimenter, apprendre en s'amusant, en s'émerveillant et en se posant des questions. N'utilisant que du matériel de récupération ou peu coûteux, les Petits Débrouillards entendent diffuser la culture scientifique, technique et environnementale partout et pour tous.

Nezha Mounir